أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية

Effect of the effectiveness of the internal control system on performance in commercial banks

ط.د.خاوي محمد[1]، د.عريوة محاد[2]

[1]مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية جامعة محمد بوضياف بالمسيلةmohamed.khaoui@univ-.msila.dz

[2]جامعة محمد بوضياف بالمسيلة mohad.arioua@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 14 /2019/05 تاريخ القبول:28 /2019/11 تاريخ النشر: 19 /2019/12

ملخص: لنظام الرقابة الداخلية دور هام على جميع جوانب الأداء في البنوك التجارية باعتبار أن البنوك تواجه كثيرا من التحديات متمثلة في التزايد السريع للصناعة المصرفية من حيث أعدادها وكذا تشعب أنشطتها، وكذا جانب الضغوطات والأزمات الماليةفضلا على التعقيدات القانونية والتنظيمية المرتبطة بتفعيل نظام الرقابة الداخلية والتي تؤثر على فاعلية وكفاءة الأداء في تلكالبنوك، وعلى الرغم من الاهتمام الواسع بأنظمة الرقابة الداخلية من قبل الإدارة العليا للبنوك فإن الأمر أصبح بحاجة إلىالربط بين فعالية نظام الرقابة الداخلية والأداء المصرفي وهو ما حاولنا التطرق إليه من خلال هذا البحث.

ولتحقيق أهداف البحث قام الباحثان بتصميم استبيان لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة، وفي ضوء ذلك جربجمع وتحليل البيانات باستخدام النظام الإحصائي (SPSS) ليتم التوصل إلى نتائج وتوصيات البحث.

كلمات مفتاحية: الرقابة الداخلية، الأداء، البنوك التجارية .

تصنيف **JEL**: L89, L25, M42

Abstract:

The internal control system plays an important role in all aspects of performance in commercialBanks, as banks face many challenges related to the rapidgrowth of the bankingindustry in termsThe number and complexity of theiractivities as well as the financial pressures and crises, and theLegal and regulatory complications related to the activation of the Internal Control System that affect the effectiveness and efficiency of bank performance, despite the efforts internal control by the senior management of the banksthatitwasnecessary to link the effectiveness of the internal control system and the banking performance, whichwetried to addressthroughthisresearch to achieve the objectives of the research, the researchersdesigned a questionnaire to collectpreliminary information from the samplestudied, and takingintoaccount data collection and analysisusing the statistical system "SPSS" in order to 'get the results and recommendations of the research.

Keywords: internal control, performance, commercial banks.

Jel Classification Codes: M42, L25, L89

Résumé:

Du système de contrôle interne joue un rôle important dans tous les aspects de la performance dans les banques commerciales, comme les banques sont confrontées à de nombreux défisliées à la croissance rapide de l'industrie bancaire en termes de nombre et de complexité de leurs activités, ainsi que les pressions et les crises financières, et les complications juridiques et réglementaires liées à l'activation du Système de contrôle interne qui affectent l'efficacité et l'efficience de la performance dans les banques, malgré que les efforts portées au systèmes de contrôle interne par la haute direction de les banques qu'il était nécessaire pour relient l'efficacité du système de contrôle interne et la performance bancaire, ce que nous avons essayé d'adresse par le biais de cette recherche.

Pour atteindre les objectifs de la recherche, les chercheurs ont conçu un questionnaire afin de recueillir des renseignements préliminaires de l'échantillon étudié, et compte tenu de la collecte de données et l'analyse à l'aide du système statistique « SPSS » afin d'obtenir les résultats et les recommandations de la recherche.

Mots-clés: le contrôle interne, la performance, les banques commerciales.

Codes de classification de Jel:M42, L25, L89

المؤلف المرسل: خاوي محمد، الإيميل: mohamed.khaoui@univ-.msila.dz

مقدمة:

تطور مفهوم الرقابة الداخلية تطورا كبيرا نتيجة لتطور حجم ونشاط البنوك وكذا التطور التكنولوجي الحاصل في الصناعة المصرفية مما أدى إلى تطور الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في البنوك عموما والتجارية منها خصوصا، وذلك لتحقيق الأهداف العامة ممثلة في تجاوز الأزمات والاختلالات المالية والمصرفية، فضلا على تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام موارد واستخدامات البنوك التجارية لرفع أدائها.

وتعتبر الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ذاتية ينبغي القيام بها في كافة مستويات النشاط المصرفي، من حيث اعتبارها نظاما لضبط الأداء وضمانا لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف مجالس الإدارة في البنوك التجارية، إذ تقع على مسؤوليتهم في إدارة البنوك الموكلة لهم ضرورة إقامة نظام رقابة داخلية فعال وكذا المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامته من خلال توفير بيئة سليمة وملائمة تضمن تحسين الأداء في البنوك.

وحتى يمكن فهم طبيعة نظام الرقابة الداخلية الفعال في البنوك التجارية لابد من توضيح المفاهيم الأساسية لذلك النظام، فضلا على استخدامها بعد ذلك كمقياس للحكم على مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة ومدى مساهمته في رفع مستوى الأداء في البنوك التجارية، وعلى ضوء ما سبق فالإشكالية المراد الإجابة عنها من خلال هذا البحث يمكن صياغتها على النحو التالي:ما مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال على تحسين الأداء في البنوك التجارية في الجزائر؟.

ومن اجل الإجابة على سؤال الإشكالية لهذه الدراسة تم التوصل إلى صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى

- **H0**: لا تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية.
- **H1**: تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية.

الفرضية الثانية

H0: لا تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية.

H1: تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية.

ومن اجل الإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم أطوار هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء في البنوك التجارية.

المحور الثالث: التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية في إطار مقررات لجنة بازل المصرفية.

المحور الرابع: فاعلية نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بالأداء في البنوك التجارية.

المحور الخامس: دراسة ميدانية لتبيان أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء البنوك التجارية من خلال دراسة وتحليل معطيات استبيان موزع على وكالات تجارية لبنك التنمية المحلية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن البحث في المعوقات التي تحول دون نمو وتطور القطاع المصرفي إنما يرجع إلى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك التجارية، وهو ما سيساهم بجدية في مواجهة التحديات التي تتعرض لها البنوك لا سيما فيما يتعلق:

-المخاطر التي تواجهها البنوك ضمن نشاطها.

- حماية أصول البنوك التجارية.
- تنظيم العمل وتوزيع المسؤوليات وتطبيق المساءلة.
- توفير بيانات محاسبية يعتمد عليها في اتخاذ القرارات السليمة.

كما أن أهمية البحث تتبلور في كونه بحث يمكن أن يكون إضافة للبحوث السابقة وكذا بداية للبحوث اللاحقة والهادفة لزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الجزائر لتحسين أدائها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر وتأثير ذلك على تحسين ورفع الأداء المصرفي وذلك من خلال:

-عرض وتحليل مدى توافر نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الجزائر.
- تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية.
- الوقوف على مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بمعايير الرقابة الداخلية الدولية.
- بيان دور الرقابة الداخلية في رفع الأداء للبنوك التجارية.
- تشخيص أهم المشكلات التي تحول دون تحقيق رقابة داخلية فعالة.
- الخروج بنتائج وتوصيات كمساهمة في معالجة مشكلات فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر وأثر ذلك على أدائها.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث في تحديد مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال على تحسين الأداء في البنوك التجارية في الجزائر، تم الاعتماد على جانبين لمنهجية الدراسة هما:

أ- الجانب النظري: ويعتمد على المنهج الاستنباطي بالاعتماد على:
الكتب والمجلات والدوريات العربية والأجنبية ومواقع الانترنت وغيرها.

ب- الجانب الميداني: ويعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الحالة وذلك بمحاولة اختبار مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال على تحسين الأداء في البنوك التجارية في الجزائر.

المحور الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

يلعب نظام الرقابة الداخلية دورا بالغ الأهمية في البنوك التجارية لما يتضمنه من تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسي منها ضمان أصول البنك وتحسين الأداء وكذا مواجهة مختلف الأزمات المالية والاقتصادية.

ا-تعريف الرقابة الداخلية:

تعددت التعاريف المهتمة بنظام الرقابة الداخلية بسبب التطور الحاصل في النظام، وكذا اختلاف الجهة الصادر عنها المفهوم، وفيما يلي سنحاول سرد بعض التعاريف والأخذ بها في هذا البحث كما يلي:

تعرف الرقابة الداخلية بأنها: "العملية التي يضطلع بها مجلس الإدارة، المديرون، والمستخدمون في البنك لمراقبة ومتابعة مستوى الأداء والفعالية وذلك في ظل الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها"(Coussergues, 1996, p. 149).

كما يعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه: "عملية تتضمن وضع نظام دقيق للمعلومات يتيح التأكد بشكل دائم أن العمليات تتم حسب الخطة الموضوعة، ويقوم هذا النظام على وجود بيانات مؤكدة دائمة عن الأداء ويتم مقارنتها بالخطة الموضوعة"(ماضي، 2000، صفحة 287).

كما تعرف بأنها "نشاط مستقل وموضوعي متصل بالتوكيد والاستشارات، الهدف منه إضافة قيمة وتحسين أنشطة البنك، وهي تساعد البنك على تحقيق أهدافه وذلك عن طريق تطبيق مدخل منهجي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة"(حماد، 2003، صفحة 331).

مما سبق يتضح أن نظام الرقابة الداخلية هو يغطي كافة جوانب التنظيم ونشاطاته الداخلية، حيث يتم تصميمها من أجل معالجة الانحرافات والمخاطر التي تحول دون تحقيق الأهداف المخططة، فهي بمثابة وسيلة فعالة لتوفير المعلومات الملائمة والحماية اللازمة لأصول البنك وتقييم أداء كافة المستويات الإدارية التابعة له.

2- أهمية الرقابة الداخلية للبنوك:

تظهر أهمية الرقابة الداخلية للبنوك من خلال الدور المهم الذي تؤديه على كافة مجالات العمل المصرفي لضمان سلامة تحقيق الأهداف المخططة فهي تتمثل في أنها: (غنيم، 2008، صفحة 157) .

-وسيلة تساعد في تحقيق أهداف البنك.

- تسهم في تحقيق الأرباح في الأجل الطويل.

- تساعد في التأكد من صحة التقارير المالية والإدارية.

- تساعد في التحكم في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها في البنك.

- تقديم مؤشرات مبكرة عن احتمال وقوع خسائر أو أضرار تتعلق بالمركز المالي للبنك ليتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

ومن أهميتها أيضا:

-تزايد نشاط وحجم الصناعة المصرفية دفع بالإدارة العليا للبنوك بتفويض السلطات والمسؤوليات إلى المستويات الإدارية المخولة وجعل الحاجة ملحة لضرورة تطوير الأدوات والوسائل التي تمكن إدارة البنك من متابعة نشاط البنك وتقييم الأداء(خالد، 2010، صفحة 14)- تتصف أهداف البنك والتنظيم الداخلي له والبيئة التي تحيط به بأنها متغيرة بشكل دائم، وبالتالي فإن المخاطر التي تواجهها تكون متغيرة، لذلك فالنظام السليم للرقابة الداخلية يتوقف على التقييم الشامل والقانوني لطبيعة المخاطر والمساعدة في إدارتها(Geradine paul, 1999, p. 05) .

3- أهداف الرقابة الداخلية: هناك بعض الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية تتجلى في: (شلبي، 2002، صفحة 15).

-ضمان كفاءة عمل القطاع البنكي ككل.

- حماية حقوق المودعين والمساهمين.

- المحافظة على استقرار النظام المالي في البنك.

كما تعددت أهداف الرقابة الداخلية وأصبحت تغطي مجالات عديدة أخرى منها(أحمد، 2009، صفحة 81):

-التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرارات أو رسم أي خطط مستقبلية.

- الرقابة على استخدام الموارد المتاحة.

- وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات.

- حسن اختيار الأفراد والمسؤولين للوظائف التي يشغلونها.

- تحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل.

4- خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال ومقوماته:

يتطلب قيام نظام رقابة داخلية يتسم بالكفاءة والفعالية توفر عدة خصائص أهمها:

-الفعالية: ويقصد بها استخدام نظام رقابة جيد ومتطور، حيث يقوم على كشف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم تكرارها مستقبلا(وآخرون، 2003، صفحة 137).

- الموضوعية: فالأدوات والأساليب الرقابية يجب أن تتسم بالموضوعية، لما لها تأثير على الحكم على الأداء، لأن التقارير المقدمة من طرف المراقب يجب أن تكون موضوعية حيادية تتضمن بيانات لها معنى ومدلول كاف عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة(توفيق، 2000، صفحة 414).

- الدقة: فيجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء مع التأكد من مصدر المعلومات من خلال البيانات المسجلة بالوثائق والسجلات المحاسبية(إسماعيل، 2004، صفحة 371).

- المرونة: حتى يكون النظام الرقابي ناجحا وفعالا يجب أن يتوفر على المرونة والتكيف مع المغيرات المستجدة على التنظيم.(وآخرون م.، 2000، صفحة 359).

- السرعة في اكتشاف الأخطاء: يعتبر نظام الرقابة فعالا عندما يتم التبليغ عن الانحرافات في الوقت المناسب، حتى يتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة(Chandan J. S, 1987, p. 29).

- الاقتصادية والتكلفة المناسبة: يتعين على المنظمة استخدام أنظمة الرقابة التي تتناسب مع إمكانياتها وأهدافها المسطرة، سعيا إلى أن تكون المنافع ومردودية النظام أكبر من تكاليفه.(صلاح، 2008، صفحة 165).

- الملاءمة والاستمرارية: يجب أن يكون النظام الرقابي متلائما مع طبيعة ونوعية النشاط الذي يتم القيام بالرقابة عليه، وإلا فقد جوهره وأصبح غير قادر على تحقيق الأهداف، كما أن النظام الرقابي الذي تتبعه الإدارة العليا يختلف عما تتبعه الإدارات المحلية لاختلاف طبيعة النشاط من داخل نفس المنظمة.(خليل، 2001، صفحة 259).

- التكامل: يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها، وأيضا تكامل بين النظم والرقابية المستخدمة.(الوهاب، 2001، صفحة 199).

ولنجاح نظام الرقابة الداخلية يجب توافر أدوات وأساليب رقابية مناسبة تتمثل في:

- الضبط الداخلي أو ما يسمى بالرقابة بالاستثناء: يستخدم لوصف ذلك القدر من المعلومات التي تقدم للإدارة ولتراجع فيه فقط الانحرافات المهمة عن المخططات الموضوعة كأساس لاتخاذ الإجراءات التصحيحية والغرض من ذلك هو التقليل من كمية التفاصيل الواردة في التقارير الإدارية للحد الذي يمكن بشأنه اتخاذ الإجراءات.(محمد، 2004، صفحة 263).

- التدقيق الداخلي: هو أداة فعالة من أدوات الرقابة الإدارية، حيث تقوم به لجنة مكونة مكن مجموعة من الأفراد المؤهلين تعمل على تدقيق العمليات المحاسبية والقوائم المالية وتقوم بالتفتيش على السجلات المحاسبية للتأكد من سلامتها.(خليل، 2001، صفحة 259).

-التدقيق الخارجي: هو عبارة عن مراجعات مالية وتقييمية تتم من قبل خبراء غير موظفين بالمنظمة، للتأكد من أن الإجراءات المحاسبية والبيانات المالية مجمعة بطريقة موضوعية وصحيحة. (John, 1989, p. 603).

- مقومات نظام الرقابة الداخلية في البنوك: يتضمن نظام الرقابة الداخلية المقومات التالية(Spencer, 2005, p. 97):

أ-الخطة التنظيمية: حيث أغلب تعاريف الرقابة الداخلية تجمع على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ، محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة ويشمل ذلك:

- تحديد الأهداف الدائمة للبنك.
- تحديد الهيكل التنظيمي للبنك ومختلف أجزائه.
- تحديد المسؤوليات بالنسبة لكل نشاط.
- تعيين حدود المسؤوليات بالنسبة إلى كل شخص.

ب- الطرق والإجراءات: حيث تعد الطرق والإجراءات من أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية.

ج- المقاييس المختلفة: وهنا يتم استخدام مقاييس في المؤسسة أو البنك لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال:

-تحديد المسؤوليات.
- قياس درجة مصداقية المعلومات.
- قياس مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية.
- احترام الوقت المخصص لتحقيق مراحل الرقابة.

المحور الثاني: أساسيات حول الأداء في البنوك التجارية.

1- **مفهوم الأداء في البنوك التجارية**: قبل التطرق إلى الأداء في البنوك التجارية، نرى من الضروري أولا الوقوف على تحديد مفهوم الأداء.

أ-المعنى اللغوي: يعود معنى مصطلح الأداء "**Performance**" إلى الكلمة الفرنسية "**Performer**" والتي تعني "ينج"ز أو "ينفذ" وهذا خلال القرن 13م، أما الفعل بالإنجليزية "**To Perform**" قد ظهر في القرن 15م، والذي يشير إلى معنى أوسع وهو إنجاز وإتمام شيء، عمل ما، نشاط، تنفيذ مهمة .(Jacquet, 2011, p. 02) .

وقد استخدم مفهوم الأداء أساسا في الميدان الرياضي وبالتحديد كان يعرف آنذاك أنه النتيجة المحصلة من قبل حصان السباقات ثم سبق العدو للرجال، ثم تطور ليعبر عن إنجاز العمل أو الكيفية التي تبلغ بها المؤسسة أهدافها22. ,Khemakhem) 1976, p. 310).

ب- المعنى الاصطلاحي: على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه بالدراسة، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، وهذا يرجع التنوع في الأهداف والاتجاهات المحددة من قبل الباحثين والدارسين، ومن التعاريف التي أعطيت للأداء ما يلي:

يعرف "**J. Chevalier**" الأداء بأنه "الإنتاج الإجمالي للمؤسسة ينتج من التوفيق بين العديد من العوامل كرأس المال، العمل، المعرفة، ... أما الأداء فينحدر أو ينتج مباشرة من عنصر العمل، وبالتالي فإن كل عامل سيعطي الأداء الذي يتناسب مع قدراته ومع طبيعة عمله".(autres, 1993, p. 333).

كما عرف الأداء على أنه: "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها"(محمد ع.، 1998، صفحة 03).

في حين عرف **P. Druker** الأداء على أنه "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال".

من خلال التعاريف السابقة يظهر أن مفهوم الأداء هو مفهوم واسع يختلف مدلوله باختلاف الذين يستخدمونه، فهناك من ركز في مفهومه على العاملين بالمؤسسة أو البنك وهناك من ربط المفهوم بالنتائج التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، في حين ركز البعض على جانبي الموارد وكذا الأهداف التي تسعى المنظمات إلى تحقيقها، كما ذهب **P. Druker** إلى ربط تحقيق المؤسسة لأهدافها بإرضاء المساهمين والعمال في المؤسسة.

2- تعريف الأداء في البنوك التجارية: يعد الأداء المصرفي من أكثر الميادين استخداما لتقييم حصيلة نشاط البنوك التجارية، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات، ويسهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح، فهو انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، فضلا على قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة(المشهداني، 2011، الصفحات 67-68).

أما تعريف الأداء في البنوك التجارية فهو "يعرف عل أنه النتيجة النهائية لنشاط البنوك التجارية" وللوصول إلى تعريف دقيق لمصطلح الأداء المصرفي لابد من تحليل وقياس النتائج النهائية انطلاقا من القوائم المالية وذلك باستخدام كلا من معيار العائد على الأصول ومعيار العائد على حقوق الملكية، كأهم المعايير لقياس الأداء المصرفي.(Bino, 2012, p. 358)

3- أهمية قياس أداء البنوك التجارية: تكتسب عملية قياس أداء البنوك التجارية أهمية خاصة لدور هذه الأخيرة المتميز في توفير الموارد التمويلية، وتأدية مختلف الخدمات لكافة القطاعات للاقتصاد الوطني.

كما يحتل موضوع رفع الكفاءة والإنتاجية في العمل المصرفي موقعا خاصا في ظل تطور التقنيات والمعلومات لدى البنوك مما يفرض عليها تركيز نشاطها على أداء ونوعية العاملين وكذا الإدارة العليا، معتمدة في ذلك على إدخال نظم الإدارة بالحوافز بهدف التحكم في إدارة البنك بكفاءة لمواكبة التطورات الحاصلة في البنوك والأسواق المالية من جهة، وكذا مجابهة التحديات والمخاطر الملازمة لنشاطها(السيسي، 2010، صفحة 255).

وتبرز أهمية قياس الأداء في البنوك التجارية من خلال ما أورده الباحثون فيما يلي:(Tarawneh, 2006, p. 102)

-يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك وآليات رفعه وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

- على المستوى المالي يساعد في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل، باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية.

- يدفع الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات وكذا معالجة مشاكل الإدارة بشكل سريع.

- تبرير الحاجة إلى الموارد بناءا على أسس علمية وموضوعية.

- تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية.

- يساعد في الإفصاح على درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام داخل البنك، مما يساعد على تحسين الأداء.

4- مجالات الأداء في البنوك التجارية ومعايير قياسه:

4-1: مجالات الأداء في البنوك التجارية: يتطلب من الإدارة العليا للبنك عند تصميم نظام الرقابة الداخلية السليمة أن تحدد مجالات الأداء الرئيسية في الآتي:

- الربحية: والتي تتركز بشكل واضح على القيمة المضافة وبعض المقاييس المالية.

- مجال المركز السوقي: والمتمثل في الحصة السوقية التي تعتبر من أهم المقاييس ملاءمة للتعبير عن الأداء.

- عنصر الإنتاجية وأداء العاملين والمديرين: من خلال تكلفة العمل وقيمة الاستهلاك ونسب الغياب ودوران العمل.

- الموازنة بين أهداف المدى القصير والطويل: عن طريق إجراء البنك لدراسة معمقة بشأن تحديد مدى التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف في المدى القصير لا يتم تحقيقها على حساب الأرباح والاستقرار في المدى الطويل.(الدوري، 2000، الصفحات 222-227)

4-2: معايير قياس الأداء في البنوك التجارية: ان التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم يتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي لأي بنك تجاري، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الباحثين فيما يلي:(المشهداني، 2011، الصفحات 73-74) .

أ-المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء البنك التجاري خلال السنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للبنك، والكشف عن مواضع القوة والضعف، وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بغرض الرقابة على السنة المطلوبة وقياس الأداء من قبل الإدارة العليا للبنك.

ب- المعايير القطاعية (الصناعية): تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للبنك بالنسب المالية للبنوك المساوية له في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة.

ج- المعايير المطلقة: هذه المعايير أقل وأضعف من المعايير السابقة من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها التقلبات الواقعية.

د- المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم البنوك التجارية بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع البنوك بعد ذلك من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

المحور الثالث: التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية في إطار مقررات لجنة بازل المصرفية.

1-معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية للجنة بازل المصرفية: إن فعالية نظام الرقابة الداخلية تتوقف على ضرورة احترام مجموعة من المبادئ هي:(Jacob, 2001, pp. 36-41).

-أن يكون للرقابة الداخلية أهدافا محددة بدقة ووسائل مناسبة.

- وجود ارتباط منسق بين وظائف الرقابة الداخلية.

- أن تمتلك المؤسسة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر المختلفة.
- الفصل الدقيق بين الوظائف ومستوى إشراف ملائم.
- وجود إجراءات لتطبيق سياسة الرقابة الداخلية.
- أن تمتلك المؤسسة نظام محاسبي دقيق وموثوق به ليعكس صورة صادقة عنها.
- وجود نظام معلومات فعال ومؤمن.
- وجود لجنة قوية للتدقيق الداخلي.

هذا كما وضعت لجنة بازل المصرفية بعض المبادئ ليتم تطبيقها في البنوك وبإشراف البنوك المركزية وتشمل الآتي:(شلبي، 2002، صفحة 29):

- شروط تطبيق النظام الرقابي الفعال.
- متطلبات الرقابة الداخلية الفعالة.
- أساليب وأنواع الرقابة الداخلية في البنوك.
- توفير نظام معلومات.
- إعطاء السلطات الرسمية للمراقبين.
- العمليات البنكية عبر الحدود.
- السياسة التي يتم بها منح التراخيص والاعتماد للبنوك وهياكلها.

ولقد عملت لجنة بازل الصرفية على متابعة مدى الالتزام بتطبيق هذه المبادئ من قبل البنوك في مختلف الدول وبالخصوص دول الاقتصاديات الناشئة.

2- العناصر الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال:

جرى اتفاق الباحثون بعد صدور مقررات لجنة الثانية سنة 1998 على أن الرقابة الداخلية هي نشاط موضوعي مستقل ذو طبيعة استشارية، يهدف إلى رفع قيمة المنظمة وتحسين عملياتها التشغيلية ويساعد على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي لتقييم فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم المؤسسي.

ولقد قسمت معايير التدقيق الدولية (معيار التدقيق الدولي رقم 315) ولجنة بازل **II** وكذا لجنة **COSO** " **Internal Control Integrated Framework**" عناصر الرقابة الداخلية الفعالة إلى خمسة عناصر أساسية تشمل:

أ- بيئة الرقابة: تعد البيئة الرقابية الإطار العام للمنظمة ولعناصر الرقابة الأخرى، ولها تأثير على وعي وثقافة الموظفين بالرقابة، كما توضح فلسفة الإدارة وخطوط السلطة والمسؤولية وهي تضم مجموعة من العوامل(محمد أ.، 2009، صفحة 39):

-سلامة واستقامة القيم التي لها علاقة بالسياسات والتعليمات والتي تؤثر على سلوك الموظفين.

- مشاركة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان المراجعة.
- فلسفة الإدارة ونظم المعلومات وهيكل المنظمة.
- تحديد السلطات والمسؤوليات.

كما تشمل بيئة الرقابة الإطار العام اللازم لتنفيذ الرقابة الداخلية، وتؤكد على مدى إتباع المعايير الأخلاقية وتوصيلها للعاملين بالمنظمة حتى تستطيع الرقابة الداخلية تحقيق الأهداف المطلوبة.(James, 2003, p. 292) .

ب- تقدير المخاطر: تشتمل على تحديد المخاطر وتقييمها بعد تحديد آثارها السلبية على الأهداف الموضوعة، ويتطلب ذلك التقييم الفعال لها وفق مبدأ الكلفة والمنفعة وتصنيفها حسب إمكانية السيطرة عليها، واستمرار تقييم أثرها على الأهداف وشموليتها جميع خطوط العمل لمختلف الأنشطة الموجودة في البنك، وذلك وفق الخطوات التالية:

-تحديد الأهداف باعتبارها أول خطوة لتقدير المخاطر.

- تحديد الخطر واحتمال حدوثه.

- مواجهة الخطر الذي يواجهه البنك باتخاذ الإجراءات الملائمة للسيطرة عليه. (شحاتة، 2006، صفحة 82).

ج- الأنشطة الرقابية وفصل المهام: تشمل الأنشطة الرقابية مجموعة من الإجراءات الرقابية المتفق عليها من طرف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتي تساعد في تحقيق فاعلية بقية مكونات الرقابة الأخرى ومن أهمها:(علي، 2010، صفحة 181).

-مراجعة أو تقييم الأداء في مختلف المواقع التنظيمية لتحديد الإيجابيات والسلبيات ومنه إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة وتصحيح الأخطاء والاختلالات.

- معالجة البيانات بطريقة مناسبة.

- إجراءات الرقابة المادية التي تمكن من توفير الحماية المادية والإلكترونية لأصول البنك.

- فصل المهام المتعارضة بحيث لا يسمح لشخص ما القيام بمهام تمكنه من القيام بعمليات السرقة والتلاعب وإساءة استخدام الأصول.

- التفويض ويعني تحديد المتطلبات الخاصة بتفويض مختلف الأعمال إلى أشخاص محددين.

د- أنظمة المعلومات والاتصال: وتتكون بشكل عام من عناصر مادية وأجهزة وبرامج الحاسوب وأشخاص وإجراءات وبيانات والقادرة على الوصول إلى أهداف إعداد التقارير المالية التي تشمل نظام إعداد التقارير المالية من الإجراءات والسجلات التي أنشأت لمباشرة وتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير حول معاملات البنك، وكذا وجود قنوات اتصال فعالة تساهم في تنفيذ السياسات ومدعومة بهيكل تنظيمي يساعد على تدفق البيانات بشكل عمودي وأفقي داخل البنك(جمعة، 2005، صفحة 201).

هـ- المراقبة: وهي الأنشطة المتعلقة بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف عناصر أو مكونات نظام الرقابة الداخلية للتحقق من فاعليتها وكفايتها(القباني، 2007، صفحة 246) .

3- دور لجنة المراجعة في تفعيل الرقابة الداخلية: تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في جهاز الرقابة الداخلية، إذ تهدف إلى التأكد من سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية حيث يشترط في لجنة المراجعة الداخلية توفر ما يلي-(Jacob, 2001, pp. 28 :29)

-أهداف محددة بوضوح.

- تحديد دقيق للوظائف بما يسمح بتغطية المخاطر، ومستوى كفاءة لا يستثني أي مجال للخطر.

- خطة تدقيق متعددة السنوات تسمح بتغطية كل النشاطات وفق تكرار ملائم.

- تقنيات متخصصة تسمح باستخلاص أكبر حصة من الموارد المتاحة.

- عمل ذو نوعية يخلق قيمة مضافة.

- توفير وسائل كيفية وكمية كافية لتحقيق وتنفيذ المهام المخططة.

- استقلالية وعدم الانحياز التام في تأدية المهام.

كما أن فعالية الرقابة الداخلية كنظام مرهونة بتوفر مجموعة من الظروف والشروط وهي بذلك لا تخرج عن الإطار العام للرقابة المتطورة وفقا لما نصت عليه مقررات لجنة بازل المصرفية والذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية(شلبي، 2002، الصفحات 29-30):

- أن يتكون أي نظام رقابي فعال من مقومات كل من الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.
- ضرورة وجود اتصال رسمي وبصورة منظمة بين المراقبين وإدارة البنك وذلك في إطار تفهم عمليات تلك المؤسسات المصرفية.
- امتلاك المراقبين للوسائل اللازمة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير والبيانات الإحصائية من البنوك وفقا لقواعد محددة.
- توافر الاستقلالية التامة للمراقبين المصرفيين في الحصول على المعلومات.
- كفاءة المراقبين وقدرتهم على مراقبة مختلف العمليات المصرفية وفقا لقواعد موحدة.

المحور الرابع: فاعلية نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بأداء البنوك التجارية.

لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي المتزايد في الصناعة المصرفية إلى زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك لتحقيق أهدافها وتعقد المشكلات الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم أعمالها وانتقالها من المحلية إلى العالمية، وما صاحبه من ضغوطات الأزمات المالية العالمية المتكررة، فكان من الضروري اعتماد آلية فعالة ممثلة في الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وحماية حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات المصلحة في البنك.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الأول الذي يوفر الحماية للمعلومات المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة (أحمدجمعة، 2009، صفحة 193).

هذا وقد تناولت لجنة بازل المصرفية موضوع الرقابة الداخلية في البنوك ضمن تصوراتها، ووصفت إطارا عاما لتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتضمنت ضرورة تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك لتجنبها الخسائر المحتملة الناجمة عن الأخطار المرتبطة بنشاطها، لذلك تقع على عاتق إدارة البنوك إقامة نظام رقابة داخلية فعال، فضلا على مسؤولياتها في المحافظة على هذا النظام، والتأكد من سلامته اعتمادا على دور التدقيق الداخلي وكذا لجنة المراجعة.

وحتى تتمكن البنوك التجارية من تحسين أدائها يستدعي الأمر تدعيم دور وإجراءات الرقابة الداخلية باعتبار أن نظام الرقابة الداخلية يعد ركيزة أساسية لدى المصارف ليس فقط كآلية لإدارة والحد من المخاطر بل يمتد دورها إلى تقديم الاستشارات والمعلومات المالية الصحيحة للإدارة العليا للبنك بما يرفع من أداء البنك من خلال تعظيم الحصة السوقية للبنك وزيادة القدرة التنافسية بشكل أفضل وكذا ضمان تحقيق الأهداف المسطرة عموما(نظمي، 2009، صفحة 123).

المحور الخامس: دراسة ميدانية لتبيان أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء البنوك التجارية

1.مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الموظفين والمراقبين الداخليين ورؤساء المصالح والمدراء التنفيذيين والمراجعين الداخليين بالنسبة للوكالات التجارية لبنك التنمية المحلية (**BDL**) حيث تبلغ عينة الدراسة 90 مفردة وبناء على ذلك تم توزيع الاستبيان وتم استرجاع 70 استبانة، وبعد فحص هذه الأخيرة تم استبعاد 10 استبيانات كونها لم تكن صادقة في تعبئتها وبذلك يكون عدد الاستبيانات الصحيحة 60 استبانة.

2. المعالجة الإحصائية: للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضيتها تم الاعتماد على استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار التحقق التوزيع الطبيعي للبيانات (**Kolmogorov-Smirnov**)
- اختبار الفاكرونباخ لثبات فقرات الاستبيان

- اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار ستيودنت (**T**).

2.5.أداة الدراسة: لتحقيق أهداف البحث قام الباحثان بتطوير وبناء استيبانة الدراسة مستفيدا من الدراسات السابقة في هذا المجال واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص، وقد تكونت هذه الاستبانة من جزئين هما:

- الجزء الأول: تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية.
- الجزء الثاني: تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي كمايلي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

3. اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات (Kolmogorov-Smirnov): للتعرف على أن البيانات بإجابات أفراد العينة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، قام الباحثان باستخدام اختبار (**Kolmogorov-Smirnov**)، وهو اختبار ضروري في حالة الاختبارات المعلمية التي تشترط أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلكللتحققمنخلوبياناتالدارسةمنالمشاكلالإحصائيةالتيقدتؤثرسلباًعلىنتائج اختبارفرضياتالدارسة،ويشترطهذاالاختبارتوفرالتوزيعالطبيعيفيالبيانات، وبعكسذلكينشأارتباطمزيفبينمتغيراتالدارسةالمستقلةوالتابعة،وبالتاليفقدالإرتباطقدرتهعلىتفسيرالظاهرةمحلالدارسةأوالتنبؤ بها،وكماهوموضحبالجدولالتالي:

الجدول رقم(01): اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي

المحور	المتغيرات	Kolmogorov-Smirnov	Sig.	النتيجة
01	تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية	0.856	0.621	يتبع التوزيع الطبيعي
02	تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية.	0.703	0.551	يتبع التوزيع الطبيعي

من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحزمة الإحصائية (**SPSS**) اصدار22

يوضح الجدول أعلاه و عند مستوى دلالة (**α=0.05**)فإنه يتبين أن توزيع جميع المتغيرات يتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أكبر من (**0.05**)وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة أي بالاعتماد على الاختبارات المعلمية.

4.ثبات الاستبانة: تم تقدير ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كروم باخ (**Cronbach alpha**) وذلك لان هذه الطريقة تسعى إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وتعتبر القيمة مقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ إذا بلغت 65% فأكثر، والجدول يبين أداة الثبات لهذا البحث.

الجدول رقم(02):ثبات الاستبانة (معامل الفا كرونباخ)

المحور	المتغير	عدد الفقرات	Cronbach alpha
01	تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية	09	0.682
02	تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية.	11	0.855
	الاستبيان ككل	20	0.769

من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحزمة الإحصائية (**SPSS**) اصدار22

نلاحظ في الجدول أعلاه رقم (02) الذي يبين درجة ثبات الاستبيان بناء على حساب معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبيان ككل قد بلغت 76,9%وهي نسبة تتعدى 65% أي أن درجة المعقولية والثبات لأداة القياس عالية أما بالنسبة لمحاور الدراسة فقد

بلغت بالنسبة للمحور الأول68,2% أما بالنسبة للمحور الثاني فقد بلغت نسبة معامل الثبات 85,5% وهو ما يدل على أن الاستبانة ومحورها تتمتع بمعامل ثبات عال.

5. اختبار فرضيات الدراسة

يتم اختبار فرضيات الدراسة وفقا لاختبار ستيودنت (T) كمايلي:

- **المحور الأول (الفرضية الأولى): تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية**
- **H0**: لا تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية.
- **H1**: تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية.

الجدول رقم (03):اختبار ستيودنت للمحور الأول

نتائج المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية
تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية	3.57	0.72	0.00	6.60	1.664

من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحزمة الإحصائية (**SPSS**) اصدار22

- درجة الحرية 1.66 عند مستوى معنوية (**α=0.05**)

يبين الجدول رقم (03) والمتعلق بالفرضية الأولى أي تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.57 ، الانحراف المعياري 0.72، قيمة (T) المحسوبة 6.60، و قيمة (T) الجدولية 1.664 عند مستوى الدلالة 0.000 اقل من 0.05، وهذا ما يثبت صحة الفرضية البديلة أي **H1**: تعد الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لإجراءات وقواعد إدارية.

- **المحور الثاني (الفرضية الثانية): تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية.**

H0: لا تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية.

H1: تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية.

الجدول رقم (04):اختبار ستيودنت للمحور الثاني

نتائج المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية
تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية.	3.54	0.61	0.00	7.41	1.664

من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحزمة الإحصائية (**SPSS**) اصدار22

- درجة الحرية 1.66 عند مستوى معنوية (**α=0.05**)

يبين الجدول رقم (04) والمتعلق بالفرضية الثانية أي تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.54، الانحراف المعياري 0.61، قيمة (T) المحسوبة 7.41، و قيمة (T) الجدولية 1.664 عند مستوى الدلالة 0.000 اقل من 0.05، وهذا ما يثبت صحة الفرضية البديلة أي **H1**: تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء في البنوك التجارية.

خاتمة:

لقد كان للتطور الحاصل في الصناعة المصرفية دور هام في ظهور وتطور مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، لما توفره من حماية لحقوق المساهمين والأطراف الأخرى من خلال التحكم في إدارة مختلف المخاطر المصرفية، وكذا ضمان صدق المعلومات المحاسبية والمالية للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة المرتبطة بتحقيق أهداف البنك لا سيما ما تعلق برفع الأداء وضمان الاستقرار للنظام البنكي ككل.

تطرقنا ضمن هذا البحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وكذا الأداء في البنوك التجارية في ظل تطبيق معايير التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية لمقررات لجنة بازل المصرفية، فضلا على التعرض إلى العلاقة بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والأداء في البنوك التجارية، وفي ضوء التحليلات النظرية والعملية لنتائج البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج والاقتراحات.

نتائج الدراسة:

من خلال الاعتماد على ما سبق في كل من الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يتوفر نظام رقابة داخلية في البنوك التجارية إلا أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب، وذلك لطبيعة العمل المصرفي واحتياجاته لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية في البنوك.

- يتوفر نظام رقابة داخلية في البنك محل الدراسة لمواجهة المخاطر المصرفية ولكنه لا يرقى إلى استخدامه بشكل جيد لمتابعة الأداء التشغيلي لأغراض منح الحوافز واستخدام تقارير الأداء لتقييم الموظفين بشكل مهني في البنوك التجارية.

- إن أنظمة الرقابة الفعالة لا تنحصر في أعمال التفتيش والتحقق من وجود الأخطاء بل يمتد إلى المساهمة في إيجاد الحلول وكذا تقديم الاستشارات لتحسين الأداء في البنوك، فضلا على تفعيل الوعي الرقابي لدى العاملين.

- تتوقف كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية على زيادة إمكانية الفصل بين المهام من داخل النظام وكذا بين نظام الرقابة الداخلية وهيئة التدقيق الداخلي.

- يواجه تطبيقات نظم الرقابة الداخلية في البنوك مجموعة من المعوقات لا سيما ما يتعلق بجانب نقص التكوين للعامل البشري وكذا عدم توفير الإمكانيات المادية ونظم المعلومات اللزمة مما يسهل من مهام نظم الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها المتعلقة بتحسين الأداء في البنوك التجارية.

الاقتراحات: نورد بعض الاقتراحات فيما يلي:

- يتوقف العمل على رفع فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية على تفعيل أنظمة قياس وتقدير المخاطر المحتملة وكذا أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر الحاصلة وفق الطرق والنماذج والمعايير الجيدة المعدة لهذا الإطار.

- لضمان تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية ضروري للتأكد من أن الإمكانيات المرتبطة بالوقت والموارد والأدوات والوسائل المتاحة كافية لإنجاز مهام الرقابة الداخلية بفعالية.

- ضرورة استجابة الإدارة العليا في البنوك لتوصيات الهيئات الدولية على غرار مقررات لجنة بازل المصرفية المتعلقة بفعالية نظام الرقابة المصرفية.

- من المهم اعتماد الإدارة العليا في البنوك التجارية في اتخاذ قرارات تقييم الأداء على تقارير نظام الرقابة الداخلية الفعالة والمعدة بموضوعية أيضا.

- من المهم العمل على تعزيز نظم الرقابة الداخلية من خلال اعتماد مشاركة العاملين في البنك للمساهمة في الرقابة الداخلية كآلية رقابية فعالة وذلك لنشر الوعي داخل البنك لأهمية مهمة الرقابة وكذا الحد من وقوع الأخطاء فضلا على التحكم في تكاليف إضافية.

- تفعيل دور التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق في مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بصورة دورية من شأنه ضمان تحقيق نتائج أفضل للرقابة الداخلية في البنوك.

قائمة المراجع:

Bibliographie

autres, J. C. (1993). *Gestion de ressources humaines.*Québec: deback édition.

Bino, S. T. (2012). Corporote governance and bank performance Evidence from Jordanian banking in durtry. *Jordan Journal of business administration, 08*(02).

Chandan J. S, ,. f. (1987). *Management theory and pratice.* Delhi: Vikas publishing House.

Coussergues, S. d. (1996). *Gestion de la banque.* Paris: 2ème édition Dunod.

Geradine paul, I. c. (1999). *Guidence for diretors on the combined code.*London: chartered accountants, Hall.

Jacob, A. S. (2001). *Management des risques bancaires.* Paris: AFGES édition.

Jacquet, S. (2011). *Management de la performance: des concepts aux outils*. Récupéré sur http://creg.ac.versailles.fr.

James, A. A. (2003). *Auditing.* an integrated approch.

John, R. R. (1989). *Management.* New York: MC Graw, Hill Publishing Company.

Khemakhem, A. (1976). *la Dynamique du contrôle de gestion* (Vol. 2ème édition). Paris: Bordas édition.

Spencer, P. (2005). *the essential Handbook of internal auditing.* John Wiley & Sons.

Tarawneh, M. (2006). , A comparison of financial performance in the banking sector, some evidence from Omani commercial banks. *International Research Journal of Finance and Economics, Issus 3*.

إبراهيم إيهاب نظمي. (2009). *التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، حداثة وتطور*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

أحمد جمعة. (2005). *المدخل إلى التدقيق الحديث* (المجلد الطبعة الثانية). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

أحمد غنيم. (2008). *الأزمات المصرفية والمالية، الأسباب، النتائج، العلاج*. القاهرة: بدون ناشر.

أحمد محمد. (2009). *الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في المصارف التجارية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

أحمدجمعة. (2009). *المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث الإطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الخطيب خالد. (2010). *مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الذنيبات علي. (2010). *تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية –نظرية وتطبيق، المكتبة الوطنية*. عمان.

القريوتي محمد. (2004). *مبادئ الإدارة، النظريات والعمليات والوظائف* (المجلد الطبعة الثانية). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

النعيمي صلاح. (2008). *الإدارة*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

بلال محمد إسماعيل. (2004). *مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

ثناء القباني. (2007). *المراجعة*. لإسكندرية: الدار الجامعية.

جمعة أحمد. (2009). *المدخل إلى التدقيق الحديث، الاتحاد الدولي، أدلة ونتائج التدقيق*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

جميل أحمد توفيق. (2000). *إدارة الأعمال، مدخل وظيفي*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

حجاج خليل. (2001). *محاضرات في إدارة الأعمال*. غزة: مكتبة القدس للطباعة والنشر والتوزيع.

صلاح الدين حسن السيسي. (2010). *الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الاعمال–تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

طارق عبد العال حماد. (2003). *تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد المحسن توفيق محمد. (1998). *تقييم الأداء*. مصر: دار النهضة العربية.

علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني. (2011). *الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

علي عبد الوهاب، وشحاتة شحاتة. (2006). *الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال (الواقع والمستقبل)*. جامعة الإسكندرية: الدار الجامعية.

عمر سعيد وآخرون. (2003). *مبادئ الإدارة الحديثة*. عمان: مكتبة دار الثقافة.

فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري. (2000). *إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر*. عمان: دار وائل للنشر.

ماجدة أحمد شلبي. (2002). *الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير بازل*. الدليل الإلكتروني للقانون العربي، .

محمد توفيق ماضي. (2000). *إدارة وجدولة المشاريع*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

محمد فريد الصحن وآخرون. (2000). *مبادئ الإدارة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

يحي حسين عبيد وإبراهيم طه عبد الوهاب. (2001). *أصول المراجعة*. المنصورة: مكتبة الجلاء.